

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الدفاع الوطني
إعلان عن طلب عروض وطني مفتوح

رقم : 496 / 2021 / د أ 1

تعلن وزارة الدفاع الوطني، عن طلب عرض وطني مفتوح، من أجل:

«خدمات الفحص السنوي مع تغيير البطاريات لحصة من مجيبات الرادار SART، و توريد حصة من مجيبات الرادار SART جديدة»

يمكن للمؤسسات المهتمة بالإعلان عن طلب العروض هذا التقدم إلى العنوان الآتي:

وزارة الدفاع الوطني
مديرية المصالح المالية
مكتب إدارة دفاتر الشروط
الشران – الجزائر

لسحب دفتر الشروط مقابل دفع مبلغ، خمسة آلاف دينار جزائري (5.000,00 دج) ، في الحساب رقم 10.07.007.201، (ك إ ب 65- 008970011299997001) بعنوان مديريةية المصالح المالية/و د و المفتوح على مستوى الخزينة المركزية – الجزائر.

يتعين على الأشخاص المنتدبين لسحب دفتر الشروط أن يحملوا معهم الوثائق الآتية:

- نسخة من بطاقة الهوية سارية المفعول؛
- رسالة اعتماد صادرة عن المترشح للتعهد؛
- نسخة من السجل الجاري للشركة ؛
- النسخة الأصلية من وصل دفع المبلغ المستحق.

يتعين تقسيم العروض المتضمنة المستندات و الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط إلى ثلاثة (03) أقسام:

- ملف الترشيح متضمن الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط؛
- عرض تقني متضمن الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط؛
- عرض مالي متضمن الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط.

يوضع ملف الترشيح في ظرف مغفل منفصل عن تلك الخاصة بالعروض التقنية و المالية و يحمل من الخارج عبارة :

ملف ترشيح – طلب عروض وطني مفتوح رقم 496 / 2021 / د أ 1

العروض التقنية و المالية في ظرفين منفصلين، مغفلين و مقفلين، و يبين في كل ظرف من الخارج، على التوالي العبارات:

عرض تقني – لا يفتح - طلب عروض وطني مفتوح رقم 496 / 2021 / د أ 1

و عرض مالي – لا يفتح - طلب عروض وطني مفتوح رقم 496 / 2021 / د أ 1

يتعين أن ترد الأطراف المتضمنة ملف الترشيح و العروض التقنية و المالية في ظرف مغلق إلى العنوان الآتي :

مديرية المصالح المالية
لجنة استلام التعهدات و فتح أطرف المترشحين
صندوق بريد رقم 184 الجزائر – الجزائر محطة

ينبغي أن يكون الظرف الخارجي مغفل تماما لا يحمل إلا عبارة:

"تعهد" لا يفتح

إعلان عن طلب عروض وطني مفتوح

رقم : 496 / 2021 / د أ 1

يتعين أن ترسل التعهدات أو أن تودع بالعنوان المذكور أعلاه، قبل تاريخ: 06 جاني 2022 في 9430

يحدد تاريخ فتح أطرف الترشيح في الدعوة المسلمة رفقة دفتر الشروط.

يبقى المتعهدون ملزمون بعروضهم خلال مدة مائة و عشرون (120) يوما.